ولقد جاءت الانتفاضة لتخطّ بدء مرحلة جديدة في حياة الثورة، حينما شطبت هذا التناقض بين «الهجرة» الواقعة و«العودة» المنشودة، فوصلت، بالثورة، الداخل بالخارج، ومحت الحدود بينهما، واثبتت وحدة الشعب الفلسطيني الموزّع بين الارض المحتلة والشتات، بمثل ما رسّخت وحدة نضاله وأهـدافه. وأكدت، في الوقت ذاته، وحدة قيادته. كما أثبتت ان أرض فلسطين هي الميدان الرئيس والطبيعي للصدام مع العدو. وحينما عادت الامور الى طبيعتها، توافرت الشروط الكافية واللازمة للعمل التحرري النضالي. وكان بديهياً ان تحرز الانتفاضة مكاسب، طالما انها تولد وتعيش في بيئتها الطبيعية.

وكـانت الثورة، طوال مدة هجرتها القسرية، مرّت بتجارب قاسية، امتزجت فيها قومية المعركة بمسؤولية الشعب الفلسطيني وقيادته في تحرير الوطن المحتل. وقد أبرزت تلك التجارب غلبة منطق الدولة على منطق الثورة في أغلب الاحيان. ذلك ان منطق الدولة يعتمد نظريات توازن القوى، ومنطق الثورة يستند الى ارادة تغيير ميزان القوى، من خلال استخدام امكانات وتفجير طاقات لا تقدر الّا الثورة على استخدامها وتفجيرها وتوظيفها لاحداث ذلك التغيير. ولقد وعت القوى الفلسطينية هذه المقولة بعد سنوات طويلة من التجارب والمعاناة.

غير ان الثورة الفلسطينية محكومة بعلاقة قومية لافكاك لها منها. وقد أدّى منطق الدولة وقومية القضية الى نشوء تناقضات شدّت حركة التحرير الفلسطينية الى قطبين جدّ متباعدين، احدهما يؤدي الى انكماش الحركة وضياع حقها في القرار، وثانيهما يجعل الحركة قطرية.

ولسنا نظن ان حركة التحرير الفلسطينية ترضى لنفسها بأن تتحلق حول احد هذين القطبين. ولنا ان نتطلع الى قدرة الحركة على الارتفاع بالطابع القومي للثورة الى الحد الذي يكشف تلك العلاقة العضوية بين قطرية الثورة وقوميتها، ويزيل هذا التناقض الذي يخلّ بطبيعة الأمور ومقتضيات التاريخ والواقع.

وثمّة ملاحظة يجدر الانتباه اليها، هي انه لا يجوز اجتزاء الانتفاضة الحالية من سياق أشكال النضال الفلسطيني في الارض المحتلة؛ وبخاصة منذ ما بعد حرب العام ١٩٨٢. فالانتفاضة الحالية هي الوليدة الشرعية لحلقات سبقتها شغلت، بخاصة، الأعوام الثلاثة التي سبقت الانتفاضة. سوى ان الحلقـة الراهنـة تميّزت عمّا سبقها من حلقات، بتواصل الداخل بالخارج، وبوحدة القيادة في الداخـل، ومـركزية القيادة العامة في الخارج، وبشمولية الشعب في الارض المحتلة، وعمق الوحدة والمشاعر بين شطري فلسطين، المغتصب العام ١٩٤٨ والمحتل العام ١٩٦٧.

ولقد أخذت الانتفاضة هذا الطابع المميّز، لأنها محكومة بجدلية الكمّ والكيف. فقد أدّت تراكمات الاحتلال الاسرائيلي الى خلق كيف جديد هو ردة فعل لتلك التراكمات. وقد تجسّد ذلك الكيف الجديد في الانتفاضة، التي أخذت، بدورها، تفرز تراكمات كمّية تنعكس على الثورة الفلسطينية ذاتها، والعدو نفسه، جيشاً وكياناً. وتقضي جدلية الكمّ والكيف ان تولد هذه التراكمات كيفاً جديداً يجسّد تفاعلاته على الساحات، الفلسطينية والعربية والاسرائيلية والدولية.

ولأن هذه التراكمات قد تحققت، فان الانتفاضة استطاعت اسقاط الفكرة القائلة ان الشعب الفلسطيني في الداخل غير قادر على القيام بعمل ثوري ضد الاحتلال. ولا أجانب الحقيقة اذا قلت ان هذه الفكـرة استقـرت، حينـاً، في بعض صفـوف القيـادات الفلسطينية والعربية، منذ هزيمة